في التعريف
بعوامل قوة الدولة في المجال الدولي

د. أحمد وهبان
أستاذ العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية

تمهيد:

تتعين الإشارة بداية إلى أن ليس ثمة اتفاق بين المشتغلين بعلم العلاقات الدولية حول مقومات قوة الدولة، فعلى سبيل المثال يحدد هانز مورجانثو هذه العوامل في: الجغرافيا، والسكان، والتقدم الصناعي، ودرجة الاستعداد العسكري، والخصائص القومية، والروح المعنوية، والدبلوماسية، في حين يرى ريمون آرون – كمثال آخر –

أن عوامل قوة الدولة تتمثل في: الموقع، والموارد، والجيش، والعمل الاجتماعي، والنظام السياسي، والوحدة الوطنية.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف حول عوامل قوة الدولة فإننا سننطلق في تحديدها من تعريفنا لقوة الدولة والذي قوامه أنها تعنى: قدرة الدولة على تحريك عوامل القوة الطبيعية المتاحة لديها وتحويلها إلى طاقة فعالة نؤثر بها في إرادات غيرها من الدول في البيئة الدولية تحقيقاً لمصلحتها القومية، وارتباطاً بهذا التعريف فإننا نميز بين نوعين من العوامل المشكلة لقوة الدولة وهما:

١- العوامل الطبيعية: وهى العوامل الكائنة في طبيعة الدولة، والتي لا دخل للإرادة البشرية في تكوينها، وتلك حال:

أ- المجال الجغرافي (الإقليم).

ب- السكان (العامل البشرى).

ج- الموارد الاقتصادية.

٢- **العوامل الاجتماعية:** وهى تشير إلى العوامل التي للفكرة والإرادة الإنسانية دور فيها، وتلك حال:

أ- التجانس القومي.

ب- التقدم الثقافي والتقني (التكنولوجي).

ج- القيادة السياسية.

هذا ويمكننا أن نطلق على مجموعة العوامل الطبيعية عوامل القوة، وعلى العوامل الاجتماعية عوامل القدرة.

وفيما يلى نعرض لكل من هذه العوامل بشيء من التفصيل، على أنه يتعين التنويه إلى أننا سنعالج عامل التقدم الثقافي والتكنولوجي، وكذا عامل التجانس القومي في سياق عرضنا للعوامل الكيفية المؤثرة على فعالية الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة.

أولاً: العوامل الطبيعية لقوة الدولة

ويتمثل أظهر هذه العوامل – كما قدمنا – في:

(١) المجال الجغرافي.

(٢) السكان.

(٣) الموارد الاقتصادية.

وفيما يلى نعرض لكل منها بالتفصيل:

(١)المجال الجغرافي (الإقليم)

ليس ثمة شك في أن المجال الجغرافي يمثل أحد أبرز ركائز قوة الدولة، ذلك بأن الدول هي في الأساس وحدات إقليمية إذ يمثل الإقليم أحد أركان وجودها ذاته، فلا دولة بدون إقليم. كذلك فالإقليم هو وعاء سيادة الدولة، حيث يمثل الإطار الذي تنفرد فيه بإصدار قراراتها ولا تخضع لأية سلطة تأتى من خارجه، وعندما يقال إن الدولة سيدة في دارها، فإنما يقصد بدار الدولة إقليمها، وإلى جانب ما تقدم فإن خصائص إقليم الدولة تؤثر – دونما شك – في أساليب حياة الجماعة، ونظمها المختلفة، كما أن المجال الجغرافي يعد مسرحاً للسياسة الخارجية وهدفاً لها، إذ هو بمثابة

ملعب الدبلوماسية والاستراتيجية وهدفهما في ذات الوقت، فهما غالباً ما تستهدفان أهدافاً تتعلق بالمطالب الإقليمية.

على أية حال فإن ثمة معطيات جغرافية عديدة تؤثر في قيمة الإقليم كعامل من عوامل قوة الدولة، وتتمثل هذه المعطيات في: المناخ، التضاريس، الموقع، ومدى انبساط المجال (مساحة الإقليم)، وذلك على النحو الذي سنعرض له فيما يلى بشيء من التفصيل.

(أ)المنـــاخ:

لقد ثبت بالملاحظة العلمية أن لدرجة الحرارة أثراً يعتد به في صحة البشر وأمزجتهم وأساليب حياتهم، ذلك بأن حياة الإنسان بحكم تكوينه البيولوجي مرهونة بجو حراري معين، ويلاحظ أن المناطق المعتدلة قد هيأت – عبر التاريخ – لقيام الحضارات الإنسانية (حال المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط على سبيل المثال)، أما الأجواء شديدة الحرارة، – وكذا شديدة البرودة – فقد لوحظ أنها أجواء تحد من النشاط الإنساني وتعوق قيام الحضارات، وعلى سبيل المثال لا يتصور المنطقة جليدية كالقطب الجنوبي (أو الشمالي) أن

تكون موطناً لحضارة إنسانية زاهرة، أو أرضاً يستوطنها بنو البشر على نحو كثيف.

كذلك فالمناطق الصحراوية الجدباء (غير الممطرة) والتي لا يتوافر بها الماء هي مناطق بحكم طبيعتها هذه غير صالحة لاستقرار البشر وتجمعهم، وأيضاً فإن الغزارة الشديدة للأمطار – كما هي الحال في المناطق الاستوائية – غالباً ما تؤدى إلى نمو الغابات الضخمة على نحو قد يعوق الحياة الإنسانية لا سيما وأن هذه المناطق قد تكون موطناً للأمراض الفتاكة حال الملاريا وغيرها.

من جانب آخر فإن صلاحية المناخ والتربة من شأنها أن تؤدى إلى توافر الموارد الزراعية، بما يهيئ لاكتفاء الدولة ذاتياً في المواد الغذائية، على نحو يدعم استقلالها وحريتها في اتخاذ قراراتها في مواجهة العالم الخارجي.

كما تجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن الانخفاض الموسمي الشديد لدرجات الحرارة في بعض الدول قد يؤدى دوراً إيجابياً في حماية الدولة من الغزو الخارجي على نحو

ما يشير التاريخ، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك هو أن شتاء روسيا الجليدي كان أحد العوامل المؤثرة في وقف هجوم جحافل الجيوش النابليونية عليها في بداية القرن التاسع عشر، حيث أدت درجة الحرارة شديدة الانخفاض إلى تقليص القدرات القتالية لأفراد تلك الجيوش، وإعاقتها عن التقدم ومن ثم كسر شوكتها واندحارها أمام الجيش الروسي وهو نفس المصير الذي واجهته جيوش هتلر النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

يبقى أن نشير إلى أن التقدم العلمي والتقني قد أدى في بعض الأحيان إلى زيادة قدرة الإنسان فيما يتصل بالسيطرة على خصائص المناخ والتربة في كثير من بقاع الأرض (الزراعة في البيوت المحمية أو الصوب مثلاً).

(ب)التضاريس:

الحق أن تضاريس إقليم الدولة لها تأثيرها الذي لا ينكر على قوتها، فالإقليم السهلي ذو الطبيعة الممهدة يكون مهيئاً لتيسير سبل الاتصال بين الأفراد الذي يقطنونه على نحو يؤدى إلى إحداث نوع من التجانس الثقافي والاجتماعي

ببين هؤلاء الأفراد الذين هم شعب الدولة، وذلك على عكس الحال في الأقاليم الجبلية الوعرة.

غير أنه يلاحظ – من الناحية ا لأخرى – أن الطبيعة الجبلية قد تؤدى دوراً استراتيجياً هاماً كأن توفر مزايا عسكرية للدولة في حال تعرض إقليمها للغزو الخارجي، ذلك بأن الإقليم الذي يغلب عليه الطابع الجبلي يمثل عائقاً طبيعياً أمام تقدم الجيوش التي تستهدف احتلال الإقليم، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما يلى:

- **فشل الاستعمار الغربي – الذي استطاع أن يبلغ أقصى أرجاء المعمورة – في احتلال الحبشة حتى عام ١٩٣٥، وكان مرد ذلك إلى الطبيعة الجبلية للإقليم الحبشي، وقد ظلت هذه الطبيعة تمثل عائقاً أمام احتلال الحبشة حتى ذلك العام، غير أن المستعمر تمكن منها آنذاك وأخضعها في عام ١٩٣٦ مستخدماً الطائرات التي كانت وقتها تمثل مستوى تقنياً حديثاً لم تعهده من قبل ساحات الحروب.**

- فشل الغزو السوفيتي لأفغانستان خلال ثمانينيات القرن العشرين، حيث كان من بين أسباب ذلك الطبيعة الجبلية شديدة الوعورة للإقليم الأفغاني، والذي ينطوي على آلاف الكهوف الجبلية التي يصعب على قوات المشاة الوصول إليها، بل وتصبح الضربات الجوية الموجهة إلى مثل هذه المناطق غير مجدية في كثير من الأحيان. وتتعين الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفلح – حتى يومنا هذا – في بسط سيطرتها التامة على الإقليم الأفغاني، على الرغم من استخدام الأمريكيين لأسلحة ذات تقنية بالغة التقدم، وقدرات متعاظمة على التدمير، في حربهم ضد الأفغان التي بدأت في أكتوبر عام ٢٠٠١، وعلى الرغم من ذلك فلا يزال آلاف من المقاتلين الأفغان (على اختلاف فصائلهم كطالبان وغيرها) ومقاتلي تنظيم القاعدة يتحصنون بالكهوف الجبلية وبشئون حرب عصابات في مواجهة القوات الأمريكية.

– فشل الروس في القضاء على المقاتلين الانفصاليين الشيشان، إذ على الرغم من نجاح الروس في دخول العاصمة الشيشانية "جروزنى" إلا أنهم لا يزالون يواجهون حرب عصابات شرسة من قبل هؤلاء المقاتلين المتحصنين بجبال منطقة جنوب تشيشنيا، وعليه فلم يفلح الجيش الروسي – حتى الآن – في بسط هيمنته التامة على الأراضي الشيشانية برغم مضى أعوام عديدة على الغزو الروسي لتشيشنيا الذي بدأ في خريف عام ١٩٩٩.

على صعيد آخر لا يفوتنا أن نشير – بصدد التضاريس – إلى الدور الذي تؤديه الأنهار الدولية في تحريك الصراع الدولي، ونعنى بالأنهار الدولية هنا تلك الأنهار التي تمر عبر إقليم دولتين أو أكثر. ويقدم أتباع مدرسة الجيوبوليتيك أو الجيوبوليتيكس – في هذا الصدد – قانوناً خلصوا إليه بالملاحظة والتجريب قوامه أنه "إذا مر نهر ما عبر أراضي أكثر من دولة فإن الدولة الأقوى بين هذه الدول تعيش في

تطلع دائم إلى ضم أقاليم الدول الأخرى بغية السيطرة على المورد المائي بأكمله".

وتجدر الإشارة – في هذا الصدد – إلى أن في تاريخ مصر القديم والحديث ما يوحى بصدق هذه الملاحظة، ذلك بأن مصر عاشت لسنوات طويلة في تطلع دائم إلى إقامة وحدة وادى النيل، وعلى سبيل المثال فقد توغلت الجيوش المصرية منذ عهد الفراعنة وفي عهد أسرة محمد على جنوباً لمسافات طويلة من أجل السيطرة على منابع النيل.

كذلك فإن نابليون بونابرت عندما فر من منفاه في إلبا عام ١٨١٥ وعاد إلى بلاده وأراد استعادة مؤازرة شعبة له راح يبدأ غزواته الخارجية الجديدة بغزو بلجيكا، الأمر الذي لاقى تأييداً كبيراً من جانب الشعب الفرنسي الذي طالما حلم بالوصول إلى المصب العظيم لنهر الراين داخل الحدود البلجيكية آنذاك.

هذا ولا تزال الأنهار الدولية تؤدى دوراً بارزاً في تحريك الصراع الدولي وعلى سبيل المثال نجد أن اقتسام مياه نهر

الفرات كان من بين العوامل الرئيسية التي تقف وراء توتر العلاقات التركية السورية خلال سنوات التسعينيات، حيث جرى السوريون على استخدام ورقة المشكلة الكردية كأداة للضغط على تركيا من خلال دعم حزب العمال الكردستاني الانفصالي برعامة عبد الله أوجلان عسى أن يقدم الأتراك لهم بعض التنازلات فيما يتصل بخلافات الدولتين حول اقتسام مياه نهر الفرات، وهي الخلافات التي نجمت عن شروع تركيا في بناء العديد من السدود على ذلك النهر في إطار المشروع الضخم المعروف بمشروع منطقة جنوب الأناضول(جواب) والذي خصصت له ميزانية ضخمة بلغت ٣٠ مليار دولار، ولم يكترث الأتراك بما جره المشروع على سوريا من مشكلات جمة. وبلغ التدهور ذروته في عام ١٩٩٨ حين وقفت الدولتان على شفا الصراع المسلح الدامي ؛إذ هدد الأتراك باجتياح سوريا إن لم يقم السوريون بتسليم أوجلان المستضاف من قبله وقتذاك، وتحت وطأة الضغوط التركية الهائلة اضطرت سوريا إلى إخراج الزعيم الكردي من أراضيها، حيث تمكنت المخابرات التركية – في

وقت لاحق و بمساعدات استخباراتية أمريكية إسرائيلية – من القبض عليه في فبراير ١٩٩٩ بكينيا التي كانت محطته الأخيرة في رحلة تنقل خلالها بين العديد من الدول على إثر مغادرته سوريا.

كذلك وكمثال آخر في ذات السياق كان رفض مصر الدائم لفكرة انفصال جنوب السودان وإقامة دولة زنجية مستقلة على أراضيه يرتد إلى قلق المصريين على مصير حصصهم من مياه نهر النيل في حالة قيام دولة كهذه ليس من المؤكد أن تتماشى توجهاتهم، الأمر الذي يشكل – دونما شك – خطراً عظيماً على الأمن القومي المصري.

ويلاحظ – أيضاً – في إطار تحريك الأنهار الدولية للصراع الدولي – الصراع الدائر حالياً بين إسرائيل ولبنان حول مياه نهر الوزانى، كما تجدر الإشارة كذلك إلى محاولات الإسرائيليين الدؤوبة للتقارب مع إثيوبيا (التي تمثل هضبتها مصدر ٨٥% من مياه النيل)، وذلك كنوع من الضغط الإسرائيلي على مصر، ولا يفوتنا في هذا المجال أن

ننوه إلى مسالة سعي إثيوبيا إلى بناء سهد النهضة على نهر النيل وما أدت إليه من توتر العلاقات المصرية الإثيوبية خلال السنوات الأخيرة نظراً لما يتوقع من آثار سلبية للسد المزمع على حصة مصر التاريخية من مياه النيل. وفي المقابل نجد أن مصر سعت إلى تأسيس تجمع "الأندوجو" (الإخاء باللغة السواحلية) لدول حوض النيل عام ١٩٨٣، بغية ضمان ولاء هذه الدول، وبالتالي تأمين حصول المصريين على حصصهم المعتادة من مياه النهر، كما تم في ذات السياق إنشاء في عام ١٩٩٢ تجمع "التيكونيل" أو التجمع الفني للتنمية والحفاظ على البيئة في حوض النيل، وإن كان يلاحظ أن إثيوبيا لم تنضم إلى التجمعين بصفة عضو واكتفت بصفة مراقب.

(جـ) الموقع الجغرافي:

يعد راتزل الألماني (مؤسس مدرسة الجيوبوليتيك) أول من نبه إلى دور الموقع الجغرافي كمؤثر في سياسات الدول، حيث كان قد أعلن – في هذا الصدد – العديد من القوانين التي صاغها بالملاحظة، والتجريب، ومن ذلك قوله:

"إن من المواقع الجغرافية ما يمثل قيمة سياسية بذاته"، ولعل من أظهر المواقع أهمية في هذا الخصوص: مواقع المرور الدولي، والمواقع المطلة على البحار العامة، والجزر المنعزلة في البحر. وفيما يلى نعرض لدور كل من هذه المواقع في العلاقات الدولية.

- مواقع المرور الدولي:

وهى تعرف – كذلك – بالممرات الدولية، وتتمثل في المواقع الجغرافية التي تهيئ للدولة المهيمنة عليها أن تتحكم في طرق المرور الدولي، ومن أظهر الأمثلة بصدد هذه الممرات القنوات الدولية حال قناة السويس وقناة بنما، وكذا المضايق مثل مضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيقي البوسفور والدردنيل.

والحق أن وجود ممر دولي داخل إقليم دولة ما، أو متاخمته إياه يهيئ لتلك الدولة نفوذاً سياسياً في مواجهة الدول المنتفعة بذلك الممر. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك أن تحكم تركيا في مضيقي البوسفور والدردنيل على البحر

الأسود هيأ لها نفوذاً كبيراً في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق الذي لم يكن ليستطيع أن يصل – بأساطيله – إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط إلا من خلال المضيقين.

وارتباطاً بذلك حرص الأمريكيون – أعداء السوفييت – على ضم تركيا إلى حلف شمال الأطلنطي منذ نشأته عام ١٩٤٩وحيث تم ضمها فعلياً في عام ١٩٥٢. كذلك فقد ظل الأتراك منذ ذلك الحين يحصلون على مساعدات اقتصادية وعسكرية عظيمة الشأن من قبل دول الحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مقابل ألا يسمحوا للسوفييت بالوصول إلى المياه الدافئة، ولا يفوتنا هنا إن نشير ما خاضته الإمبراطورية الروسية (خلال حقبة ما قبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧) من حروب عديدة في مواجهة تركيا العثمانية بغية انتزاع أقاليمها المتحكمة في البسفور والدردنيل وكانت آخر هذه الحروب في عام ١٨٧٧، وكاد خلالها الروس أن يحصلوا على مرادهم لولا تدخل القوى الكبرى – وقتذاك – حال إنجلترا والنمسا في مواجهتهم، وتهديدها لهم بالحرب.

غير أنه حتى يكون الممر الدولي عاملاً من عوامل دعم قوة الدولة يشترط أن تكون الدولة المتحكمة فيه قوية قادرة على الدفاع عنه في مواجهة الدول المنتفعة به والتي قد تسعى إلى الاستيلاء عليه، ذلك بأنه إذا كانت الدولة المتحكمة في الممر ضعيفة وغير قادرة على حمايته فإن الدول القوية المنتفعة به قد تسعى إلى الهيمنة عليه، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك أن بريطانيا- في عهدها الإمبراطوري الاستعماري – كانت قد استولت على أغلب الممرات الدولية في العالم حال قناة السويس، ومضيق جبل طارق.

كذلك كان إقليم مراكش المتحكم في مضيق جبل طارق مطمعاً للقوى الكبرى في بداية القرن العشرين، بحيث راحت هذه القوى وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا تتصارع عليه، ولم يترك الألمان الإقليم لفرنسا إلا بعد أن قدمت لهم تنازلات إقليمية كبيرة في مستعمراتها الأفريقية.

- المواقع المطلة على البحار العامة:

وترتد أهمية هذه المواقع إلى أنها تيسر للدولة سبلاً للاتصال التجاري بالعالم الخارجي عن طريق البحر، الأمر الذي يهيئ لها نماءً اقتصادياً كبيراً، وعلاقات تجارية متميزة، كذلك فإن مثل هذه المواقع قد تمنح الدولة المطلة على البحار ميزة عسكرية نظراً لأن التحرك العسكري في البحر أيسر من التحرك العسكري في البر.

ويلاحظ أن الدول التي ليس لها مطل على البحر (أو ما يعرف بالدول المحصورة) تحاول في سياستها الحصول على مواقع مطلة على أقرب البحار إليها، حتى ولو أدى ذلك إلى احتلال أقاليم الدول التي تتوسط بينها وبين البحر، تأميناً لمصالحها التجارية والاقتصادية، وخشية أن تتعرض هذه المصالح للخطر في حال توتر العلاقات بين الدولتين.

وكثير من المشكلات الدولية تحدث نتيجة عزلة دولة ما عن البحر، فعلى سبيل المثال ظلت إثيوبيا (التي ليس لها مطل على البحر) ترفض التخلي عن إقليم إريتريا (الذي يطل على البحر الأحمر) لسنوات طويلة، وعندما وافقت في

عام ١٩٩٣ على استقلال إريتريا اشترطت على الإريتريين بمقتضى اتفاقية دولية وقعها الجانبان أن يسمحوا لإثيوبيا باستخدام ميناء مصوع الواقع على البحر الأحمر بحرية تامة. وبصدد المكانة الهامة التي احتلتها مسألة المنافذ إلى البحر على طول التاريخ يقول راتزل:

"إن الشعوب الأقوى كانت – دائماً وفي كل مكان – تعمل على احتلال المناطق الساحلية دافعة الشعوب الأضعف إلى الداخل".

غير أن ملاحظة التاريخ تشير إلى أن مقولة راتزل هذه ليست دقيقة، ذلك بأن تتبع الواقع التاريخي – في هذا الصدد – يؤكد أن الغزاة كانوا عندما يأتون من البحر يدفعون الشعوب المغلوبة إلى الداخل ليستقروا هم بالمناطق الساحلية ولو إلى حين، وهكذا فعل الغزاة الأوروبيون للعالم الجديد وأفريقيا (لاحظ فتوحات الإسكندر الكبير مثلاً)، أما إذا جاء الأقوياء من البر فإنهم يدفعون بالشعوب المغلوبة إلى المناطق الساحلية ويستقرون بالمناطق الداخلية، وذلك

حـال الفتوحـات الإسـلامية فـي بعـض المنـاطق الأفريقيـة الساحلية.

- الجزر المنعزلة في البحر:

يمكـن لمثـل هـذه الجـزر أن تـؤدى دوراً اسـتراتيجياً لا يستهان بأهميتـه، وذلك نظراً لأنها تصلح – بحكم موقعها هـذا – لأن تكـون قواعـد عسـكرية (بحريـة وجويـة) بالغـة الحيويـة، ومـن ناحيـة أخرى فإن الجزر المنعزلـة فـي البحـر مهيـأة لأن تكـون مراسـي للقوافل التجاريـة والسياحية، علـى نحو يحقق فوائد اقتصادية جمة.

ولعـل أوضـح الأمثلـة علـى أهميـة الجـزر المنعزلـة فـي البحر جزيرة قبرص التـي كانـت تركيـا العثمانيـة تحتلها حتـى عـام ١٨٧٨، فنظـراً لأهميتهـا البالغـة اشـتراها الإنجليـز مـن السـلطان العثمـاني فـي ذلـك العـام مقابـل كميـات هائلـة مـن الذهب، إلى جانب وعد الإنجليز بمساندة تركيا فـي المواقـف الدوليـة المختلفـة، وقد ظل الإنجليـز قابضين علـى الجزيـرة إلـى أن تمكـن القبارصـة مـن الاسـتقلال فـي عـام ١٩٥٩،

وعلى الرغم من ذلك فقد رهن الإنجليز جلاءهم من الجزيرة بسماح القبارصة لهم بالإبقاء على قاعدتين عسكريتين في الأراضي القبرصية، وذلك هو ما حدث بالفعل. وتجدر الإشارة إلى أن الصراع على النفوذ بالجزيرة القبرصية لايزال قائماً حتى الآن بين اليونان وتركيا، إلى حد أن الأخيرة قامت بغزو قبرص في عام ١٩٧٤ واحتلت مساحة كبيرة منها أسست عليها دولة عرفت بجمهورية شمال قبرص التركية (في عام ١٩٨٣)، وإن لم يعترف بهذه الدولة سوى تركيا ذاتها.

على أية حال فإن الملاحظة تشير إلى أن الجزر الأكثر أهمية – من الناحتين السياسية والاستراتيجية – هي تلك التي تقع – جغرافياً – في مواجهة دولة قارية، ذلك بأن مثل هذه الجزر قد تؤدى أحد دورين متناقضين: فهي أما أن تتخذ كخط دفاع أول من قبل الدولة القارية في مواجهة الهجمات التي تأتى من البحر، وأما أن تقوم الدول التي تأتي من وراء البحر بحشد قواها من هذه الجزر لمواجهة الدولة القارية.

ولعل من أظهر الأمثلة على الجزر البحرية الواقعة في مواجهة دولة قارية كلا من: كوبا في مواجهة الولايات المتحدة، وفرموزا (تايوان) في مواجهة الصين. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى ما أحدثه موقع كل من الجزيرتين من آثار دولية بالغة الأهمية.

فبالنسبة لكوبا – بداية – نذكر أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، عندما قام الاتحاد السوفييتي بنشر صواريخ متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية على أراضي الجزيرة التي كانت قد خضعت للحكم الشيوعي على إثر انقلاب فيدل كاسترو عام ١٩٥٩، وما أن علم الأمريكيون بأمر هذه الصواريخ حتى استشعروا الخطر العظيم الذي يتهدد أمنهم القومي، حيث باستطاعة صاروخ مداه ١٠٠٠ كم –إن هو انطلق من الأراضي الكوبية – أن يضرب العاصمة الأمريكية واشنطن ذاتها، وعليه فقد راح الرئيس جون كيندي يهدد بضرب موسكو بالصواريخ طويلة المدى إن لم يقم السوفييت بتفكيك صواريخهم المنشورة في كوبا، ورفض نيكيتا خروشوف – في البداية – إلا أنه سرعان ما

أذعن خوفاً من اندلاع حرب شاملة بين القطبين، وهى حرب كانت تعنى – بطبيعة الحال – الدمار الشامل والمتبادل لكليهما وربما للعالم قاطبة، وبذلك انتهت الأزمة بسحب السوفييت صواريخهم من كوبا، وتعهد الأمريكيون – في المقابل – بعدم القيام بأية عملية تستهدف خلع كاسترو من حكم الجزيرة، وبالتالي عدم تكرار العملية التي كانوا قد قاموا بها في عام ١٩٦١ والمعروفة بعملية خليج الخنازير، والتي استهدفت الإطاحة بالحاكم الشيوعي في كوبا.

وبالنسبة لتايوان (فرموزا سابقاً) فنظراً لأهميتها العظمى بالنسبة للأمن القومي الصيني فإن الصين الشيوعية ترفض حتى يومنا هذا الاعتراف بها كدولة مستقلة، ويصر الصينيون على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وذلك على الرغم من انسلاخها عن الصين على إثر ثورة ماو تسى تونج الشيوعية عام ١٩٤٩، وهو الانسلاخ الذي تم بمباركة أمريكية، ويشار إلى أن القضية التايوانية لا تزال تمثل مصدراً لتعكير صفو أجواء العلاقات الأمريكية الصينية، إذ على الرغم من التفاوت الكبير الذي شهدته هذه العلاقات

منذ بداية السبعينيات إلا أن خلافهما حول المسألة التايوانية لم يحسم حتى الآن، حيث يرفض الصينيون بقوة فكرة الاعتراف باستقلال تايوان، ويرتد ذلك – بطبيعة الحال – إلى خطورة موقع الجزيرة بالنسبة للأمن القومي لبلادهم.

يبقى أن نشير إلى أن ثمة جزراً منعزلة في البحر كان لها شأن عظيم كقوى دولية عبر التاريخ، وتلك حال بريطانيا التي ظلت لقرون عديدة إمبراطورية عظمى مترامية الأطراف إلى حد وصفها بأنها إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، كما يشار إلى أن موقع الجزر البريطانية المنعزل في مواجهة القارة الأوروبية قد هيأ للإنجليز أن يمارسوا سياسية حامل الميزان في ظل النسق الأوروبي، وبالتالي فقد كانوا يتمتعون بقدرة هائلة فيما يتصل بتقرير مصير ذلك النسق الأوروبي وتحديد أنماط التفاعل بين قواه.

(د) مدى انبساط المجال:

ونعنى بذلك مدى اتساع الرقعة الجغرافية لإقليم الدولة، وقد ركزت مدرسة الجيوبوليتيك جانباً يعتد به من اهتمامها على دراسة هذا الموضوع، وكان راتزل يؤكد على أن كل

دولة تعيش في صراع دائم مع العالم الخارجي من أجل الحفاظ على إقليمها، على اعتبار أنه ركن رئيسي من أركان وجودها، وأضاف أن الدولة إذا ما وصلت إلى درجة متميزة من القوة راحت تتجه إلى انتهاج سياسة توسعية بغية بسط رقعة إقليمها، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الوفرة في الموارد، والزيادة في الأمن، وانتهى راتزل إلى القول بأن الدول الصغيرة – من حيث مساحتها – لا مستقبل لها.

والحق أن مقولات راتزل هذه جعلت البعض يعتبره مناصراً للسياسات التوسعية وداعياً لها، كما أن فكره – حسب وجهة النظر هذه – كان له تأثير بالغ في السياسة التوسعية التي انتهجها هتلر خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ومهما يكن الأمر فإن ملاحظة التاريخ تشير إلى أن التوسع كان دوماً ضمن أهداف القوى الكبرى في كل زمان ومكان، ويشار هنا إلى أن الساسة ذوى النزعات التوسعية كانوا غالباً ما يبررون سياساتهم في هذا الصدد بمقولات أيديولوجية يسعون من خلالها إلى إقناع الآخرين بمنطقية تلك السياسات. ولعله من قبيل إتمام الفائدة في

هذا المقام أن نشير إلى ما يعرف بأيديولوجيات المجال المبررة للسياسات التوسعية، والتي من أبرزها: أيديولوجية الحدود الطبيعية، وأيديولوجية المجال الحيوي. وهما الأيديولوجيتان اللتان سنعرض لهما – فيما يلى – بإيجاز:

– أيديولوجية الحدود الطبيعية:

ظهرت هذه الأيديولوجية في فرنسا خلال القرن التاسع عشر، وفي ظل ظروف تاريخية قوامها تنازع الدولتين الألمانية والفرنسية على إقليمي الألزاس واللورين الغنيين بالفحم، واللذين يقطنهما قوم يتحدثون الألمانية وينحدرون من جذور جرمانية. وكانت فرنسا – في إطار تبرير موقفها من الصراع مع الألمان حول الإقليمين – تستخدم أحد سندين أيديولوجيين من صنعها: فأما السند الأول فهو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأما السند الثاني فهو فكرة الحدود الطبيعية.

ومبدأ حق تقرير المصير – كما هو معروف – جاءت به الثورة الفرنسية ويعنى أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره

بتشكيل دولة تجسد هويته أو الانضمام إلى أية دولة يريد أن يعيش في رحابها، أما فكرة الحدود الطبيعية فقد ابتدعتها فرنسا كسند أيديولوجي يبرر حقها في ضم إقليمي الألزاس واللورين، حيث كان الفرنسيون يقولون: إن حدود فرنسا مع ألمانيا تنتهى عند جبال الألزاس واللورين، وذلك هو منطق الجغرافيا التي صنعت هذه الحدود باعتبارها الحدود الآمنة والمنطقية لفرنسا.

وكانت فرنسا تستند على هذه الفكرة عندما تكون في وضع الأقوى المنتصر في مواجهة ألمانيا، أما عندما تكون في حالة ضعف وهزيمة إزاء الألمان فقد كانت تلجأ كسند أيديولوجي إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بغية الإقناع بأحقيتها في ضم الإقليمين، ذلك بأن سكان الألزاس واللورين كانوا يرغبون في الانضمام إلى فرنسا حيث أجواء الحرية والديموقراطية، على عكس الحال في ألمانيا خلال تلك الحقبة، وذلك كله على الرغم من أن هؤلاء السكان كانوا – كما قدمنا – ألمانيي السلالة واللغة.

يبقى أن نشير بصدد أيديولوجية الحدود الطبيعية إلى أن ثمة دولاً – في عالمنا المعاصر – لم تزل تستند إليها في تبرير سياساتها التوسعية، وعلى سبيل المثال نجد أن إسرائيل ترتبط بتلك الأيديولوجية كسند يبرر توسعها على حساب الدول العربية المجاورة، حيث يبرر الإسرائيليون احتلالهم للأراضي العربية بسعيهم إلى تحقيق الحدود الآمنة لدولة إسرائيل.

- أيديولوجية المجال الحيوي

ظهرت هذه الأيديولوجية في كتاب كفاحي لهتلر، حيث كان للزعيم النازي مساعد من أنصار مدرسة الجيوبوليتيك يدعى كارل هاوسهوفر، وكان الأخير على قناعة بنظرية جيوبوليتيكي آخر هو ماكيندر الإنجليزي مفادها أن منطقة شرق أوروبا هي – جغرافياً – قلب الأرض، وأن من يسيطر على تلك المنطقة يتمكن من السيطرة على العالم.

وقد أقنع هاوسهوفر هتلر بتلك النظرية، وبالتالي بضرورة السيطرة على شرق أوروبا حيث السهول الشاسعة

التـي تقطنهـا شـعوب سـلافية دنيـا لابـد أن تخضـع لإرادة الشـعب الألمـاني العظـيم، وعليـه فقد راح هتلـر يسـعى إلـى إيجـاد سند أيـديولوجي يبـرر مـن خلالـه إرسـال جيوشـه إلـى شـرق أوروبـا واحتلالـه. وكـان هـذا السـند هـو فكـرة المجـال الحيـوي، والتـي قـوام فروضـها الرئيسـية أن الشـعب الألمـاني يتفـرد بالانحـدار مـن الجـنس الآري، الـذي هـو جـنس سـامٍ وممتاز يتمتـع بسمو علـى مـا عداه مـن الأجنـاس، وبالتـالي فإن هذا الشعب هو المؤهل وحده – بحكم مـا تقدم – للقيـام بحمل رسالة الحضارة الإنسـانية، فهـو المسئول عن بقائها واسـتمرارها، ومتـى يقـوم بمسـئوليته هـذه لابـد أن تتهيـأ لـه أسـباب البقـاء ولـو كـان ذلـك علـى حسـاب شـعوب الأرض قاطبة، ولما كان عدد أفراد هذا الشعب يزيد سنوياً بحوالي ٩٠٠ ألف نسمة، فإنه من الحتمي – ارتباطاً بكل ما تقدم – أن يتوسـع الألمـان فـي مجـال حيـوي يكفـي لاسـتيعاب الزيادة الكبيرة في أعدادهم، على نحو يهيئ لهم سبل البقاء والرفاهية، حتى يكون بمقدورهم أداء رسالتهم السامية نحو الإنسانية قاطبة.

ويبقى التساؤل: هل العلاقة بين انبساط مجال الدولة وقوتها هي علاقة حتمية مطلقة أم أنها مجرد علاقة نسبية؟ في معنى: هل قوة الدولة تتناسب طردياً مع مساحتها الجغرافية؟

والحق أن انبساط رقعة الدولة عامل هام من عوامل قوتها القومية سواء في وقت السلم، أو في وقت الحرب. ففي وقت السلم – بادئ ذي بدء – نجد أن انبساط المجال يهيئ لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان، كما أن من شأنه أن يؤدى إلى وفرة الموارد، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على قوة الدولة.

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن القوى الكبرى في عالم اليوم هي دول ذات مجال جغرافي منبسط، وذلك حال الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي السابق وروسيا الاتحادية، والصين.

غير أن ملاحظة الواقع تشير إلى أن انبساط المجال في حد ذاته ليس له تأثير مطلق وحتمي على قوة الدولة، وإنما

تتوقف أهميته على عوامل أخرى، مثل الكثافة السكانية، وما ينطوي عليه الإقليم من موارد، ومدى صلاحيته للحياة الإنسانية.

وعلى سبيل المثال فما جدوى المساحات الشاسعة من الصحاري الجدباء حال الصحراء الأفريقية؟

ويلاحظ في هذا الصدد أن الشعب المصري (حسب الإحصاءات الحكومية الرسمية لعام ٢٠١٨) يتركز في حوالى ٦,٨% فقط من رقعة مصر الجغرافية البالغة زهاء مليون كيلو متر مربع، في حين أن باقي المساحة على انبساطها هي مناطق صحراوية لا يكاد يوجد بها السكان.

كذلك فما جدوى المساحات الشاسعة من المناطق الجليدية حال مناطق شمال كندا، ومنطقة سيبيريا الروسية ومناطق القطبين الشمالي والجنوبي؟

وما أهمية المساحات الشاسعة الواقعة عند خط الاستواء بمناخها غير الملائم لحياة بشرية حقة؟

جملة القول إذاً في شأن ما تقدم أن انبساط المجال الجغرافي يمثل عاملاً هاماً من عوامل قوة الدولة في وقت

السلم ولكن هذه الأهمية ليست مطلقة، وإنما تتوقف على عوامل أخرى عديدة.

أما في وقت الحرب فإن المساحات الشاسعة قد تكون لها ميزات عسكرية عظيمة الشأن، ذلك بأن مثل هذه المساحات تهيئ للدولة تشتيت المراكز ذات الأهمية الإستراتيجية العالية حال مراكز صنع القرار والصناعات الحيوية والمفاعلات النووية على مساحات متباعدة، مما يصعب مهمة الدول المعادية من محاولة تدمير تلك المراكز بعدد محدود من الضربات العسكرية. كما يكفل اتساع المساحة لجيوش الدولة مجالاً للتقهقر دون استسلام، على نحو يهيئ لاستدراج القوات المهاجمة وتشتيتها وكسر شوكتها. فالمساحة الشاسعة للإقليم الروسي كانت أحد أسباب هزيمة جيوش نابليون التي هاجمته في منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وكذا هزيمة الجيوش الهتلرية على الأراضي الروسية خلال الحرب العالمية الثانية. كذلك فإن المساحة الشاسعة إقليم الصين كانت أحد أسباب هزيمة الجيوش اليابانية الغازية أثناء تلك الحرب.

ومن جانب آخر فإن الدول شاسعة المساحة كثيفة السكان يصعب احتلالها والسيطرة عليها حتى وإن هزمت في الحرب، فليس ثمة شك في أنه من الصعوبة بمكان احتلال دولة كالصين.

على أن انبساط المجال في ذاته ليس له تأثير مطلق على قوة الدولة في وقت الحرب، وإنما تتوقف أهميته كذلك على عوامل أخرى حال الكثافة السكانية ذلك بأن دولة شاسعة المساحة ذات كثافة متدنية ليس من شأن اتساع مساحتها أن يضيف إلى قوتها في وقت الحرب بل على العكس تماماً فإنه يؤدى دوراً سلبياً في هذا الصدد.

وعلى الجملة فإن انبساط المجال يمثل دونما شك عاملاً هاماً من عوامل قوة الدولة، غير أن أهميته هذه نسبية وليست حتمية أو مطلقة، فإذا نظرنا إلى خريطة العالم نجد أن من بين الدول الأكثر مساحة كلا من الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين، والسودان، والبرازيل.

وعلى حين نجد أن الولايات المتحدة هي القوة القطبية الوحيدة في العالم الآن فإن روسيا والصين تعدان ضمن

القوى الدولية الكبرى وإن كانت من قوى الدرجة الثانية، في حين أن السودان والبرازيل هما ضمن دول العالم الثالث. كما أن ثمة دولاً متوسطة المساحة حال بريطانيا وفرنسا ومع ذلك فهي تدخل ضمن القوى الدولية الكبرى.

الجغرافيا والسياسة: بين الحتمية والنسبية

نحاول فيما يلى الإجابة عن التساؤل التالي: هل العلاقة بين الجغرافيا والسياسة هي علاقة حتمية أم نسبية؟، في معنى هل للجغرافيا أثر مطلق على السياسات الخارجية للدول وعلى قوتها في المجال الدولي.

الحق أن ثمة مدارس فكرية ثلاث هامة في هذا الصدد هي: مدرسة الجيوبوليتيك، ومدرسة أنصار القوة البحرية، والمدرسة الجغرافية الفرنسية. وفيما يلى نعرض لأظهر ما قدمه أنصار هذه المدارس الجغرافية من فكر بصدد قضية طبيعة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة.

- مدرسة الجيوبوليتيك:

ومن أبرز مفكري هذه لمدرسة كل من راتزل الألماني، وماكيندر الإنجليزي، وهاوسهوفر الألماني، ويعد راتزل مؤسس هذه المدرسة التي تعرف بمدرسة الحتمية الجغرافية، حيث تبعاً لها فإن للجغرافيا تأثيراً حتمياً مطلقاً على السياسة وكذا على قوة الدولة، كما أن الأوضاع الجغرافية للدولة هي التي تحدد طبيعة ما تنتهجه من سياسات إزاء العالم الخارجي، وكان راتزل يرى أن الجيوبوليتيك هو علم نظراً لأنه يقوم على قوانين علمية تم تصويرها من خلال ملاحظة الواقع، وقد اتُهم راتزل بعدم الموضوعية وبأن فكره جاء تبريراً لسياسات بلاده (ألمانيا) التوسعية. وعلى الرغم من ذلك فقد ذاعت فكرة الحتمية الجغرافية، واستقطبت مؤيدين لها في دول أخرى، وكان من أبرز مفكريها – فيما بعد – ماكيندر الإنجليزي.

وقد راح ماكيندر يؤكد على حتمية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، وقدم في هذا السياق نظرية عرفت بنظرية المراكز الطبيعية للقوة، وهى نظرية تقوم على مجموعة من الفروض ارتآها ماكيندر علمية، وقال بأنه صورها

بالملاحظة والتجريب. وتنطلق هذه الفروض من فرض قوامه: ثمة صراع دائم بين إمبراطورية البر وإمبراطورية البحر وأن الغلبة دائماً كانت لإمبراطورية البر (الدب) على إمبراطورية البحر (الحوت). وعليه فإن مركز القوة هو في البر، ويتابع ماكيندر فروضه فيقول: إنه بما أن مركز القوة هو في البر، فإن مركز القوة هو قلب الأرض، وقلب الأرض – حسب رأيه – هو منطقة شرق أوروبا، وبالتالي فإن من يحكم إقليم شرق أوروبا (الذي هو قلب الأرض) يحكم جزيرة العالم (أي قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا)، ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم.

وهكذا فكأن ماكيندر يرهن السيطرة على العالم بالتحكم في إقليم شرق أوروبا. غير أن تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية أثبت عدم تحقق فروض ماكيندر، فعلى إثر تلك الحرب ظهر النسق الدولي ثنائي القوى القطبية، وتمثلت قوتاه القطبيتان في الولايات المتحدة الأمريكية (وهى قوة بحرية)، والاتحاد السوفييتي (وهو قوة برية).

وعلى الرغم من سيطرة الاتحاد السوفييتي على إقليم شرق أوروبا فإنه لم يتمكن من الانفراد بتقرير مصير العالم، حيث إن سياسة الإثناء الذاتي جعلت السوفييت يقفون مكتوفي الأيدي بملء إرادتهم أمام القطب الثاني (الولايات المتحدة)، ونأى كلا القطبين بنفسه – ذاتياً – عن الانسياق إلى حرب مع القطب الآخر كان اندلاعها – في ظل امتلاك القطبين لترسانة نووية هائلة – يعنى الدمار الشامل والمتبادل، حيث لا أحد ينتصر في هذه الحرب، فالكل خاسر لا محالة (كنموذج لسياسة الاثناء الذاتي راجع على سبيل المثال موقف القطبين خلال أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ المشار إليها سابقاً).

وعليه فقد راح القطبان يقرران معاً مصير النسق الدولي، ولم يتمكن السوفييت من الانفراد بتقرير مصير ذلك النسق برغم سيطرتهم على شرق أوروبا، ليس هذا فحسب بل ولم تستطع الإمبراطورية السوفيتية البقاء طويلاً فتفككت وزالت من على الخريطة الدولية في نهاية عام ١٩٩١، وظلت

الولايات المتحدة (القوة البحرية) قوة قطبية وحيدة تهيمن على مقدرات النسق الدولي.

هذا وقد كان من أبرز مفكري الجيوبوليتيك – كذلك – كارل هاوسهوفر؛ ذلك الجغرافي الألماني الذي تزعم تلك المدرسة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث أكد هاوسهوفر على فكرة راتزل الخاصة بإعطاء علم السياسة أساساً جغرافياً، كما قدم للجيوبوليتيك تعريفاً قوامه أنه: علم دراسة العلاقات بين الأرض والسياسة، والذي يُعنى بدراسة واستخلاص القوانين التي تحكم العلاقة بين المعطيات الجغرافية وسياسات الدول، على اعتبار أن هذه المعطيات هي التي تحكم تلك السياسات. كما أكد هاوسهوفر على أن أية سياسة خارجية لا تستند إلى الحقائق التي يقدمها علم الجيوبوليتيك هي سياسة هشة لن يقدر لها النجاح والاستمرار.

وتتعين الإشارة إلى أن هاوسهوفر كان شديد الإعجاب بفكر ماكيندر، كما كان مقتنعاً تماماً بنظريته عن المراكز

الطبيعية للقوة، والتي كان يعتبرها أعظم ما قدمه الجغرافيون. وارتباطاً بذلك راح هاوسهوفر يقنع الزعيم النازي أدولف هتلر بضرورة السيطرة على إقليم شرق أوروبا، على اعتبار أن ذلك هو نقطة البداية الحتمية لمن يريد أن يحكم العالم حسب نظرية المراكز الطبيعية للقوة التي قدمها ماكيندر، ويشار هنا إلى أن هتلر تأثر كثيراً في سياسته التوسعية بأفكار كارل هاوسهوفر، حيث كان الأخير أحد مستشاري الزعيم النازي.

وجملة القول في شأن ما تقدم فإن مدرسة الجيوبوليتيك تؤكد على وجود علاقة حتمية مطلقة بين الجغرافيا والسياسة، على أساس أن الأولى تحدد الثانية بصورة آلية.

- مدرسة أنصار القوة البحرية:

وتتمثل هذه المدرسة في أتباع الفريد ماهان، إذ يرون – على عكس أنصار مدرسة الجيوبوليتيك – أن الغلبة في الصراع بين إمبراطورية البر وإمبراطورية البحر كانت عبر التاريخ لإمبراطورية البحر، وذلك استناداً – حسب قولهم –

إلى أن في البحر طريقاً أضمن للاتصال بالشعوب الأخرى ولتجديد القوة الذاتية للدولة، وعليه فإن أية دولة تطل على البحر يتعين أن توجه طاقاتها نحو بناء قوة بحرية بدلاً من السعي إلى إهدار هذه الطاقات في حروب توسعية برية، إذ أن التحرك العسكري من خلال القوة البحرية أيسر بكثير منه عن طريق القوة البرية.

ويضيف أنصار القوة البحرية أن اضمحلال إسبانيا وعدم قدرتها على الاحتفاظ بمستعمراتها في العالم الجديد مردهما إلى عدم مداومة الإسبان في الاهتمام ببناء ودعم قوة بحرية يعتد بها، في حين أن إنجلترا – في عهدها الاستعماري – تمكنت من بناء إمبراطورية كانت من الاتساع بحيث لم تكن الشمس تغيب عنها، وذلك بفضل بناء الإنجليز لأسطول هو الأعظم في عصره.

وعلى الرغم من اختلاف أتباع ماهان مع أنصار مدرسة الجيوبوليتيك بصدد قضية المفاضلة بين القوة البرية والقوة البحرية، فإن كلتا المدرستين تقول بحتمية العلاقة بين

الجغرافيا والسياسة، حيث تشي مقولات ماهان بأنه من أنصار فكرة الحتمية الجغرافية، ومن ذلك قوله: " إن دور الجغرافيا في تشكيل تاريخ الشعوب يجاوز في الأهمية دور أعمال الحكومات في هذا المجال".

- المدرسة الجغرافية الفرنسية:

ويرى أصحاب هذه المدرسة من الجغرافيين الفرنسيين أن العوامل الجغرافية ليس لها سوى أثر نسبي على قوة الدولة وكذا على سياستها، وعليه فإن هذا الاتجاه الفرنسي يرفض تماماً فكرة الحتمية الجغرافية (التي تقول بها مدرسة الجيوبوليتيك)، ويؤكد على دور إرادة الإنسان وقدرته فيما يتصل بالسيطرة على بيئته الجغرافية، وبالتالي فالعوامل الجغرافية هي ذات أثر نسبي على قوة الدولة، حيث إن فاعليتها مرهونة بتوافر عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال ليس موقع بريطانيا وحده هو الذي هيأ لبناء إمبراطوريتها، ولكن هناك عوامل أخرى في هذا الصدد حال التقدم الثقافي والتقني للمجتمع البريطاني (وهذا عامل اجتماعي)، وإلا

فلماذا لم تصبح كوبا إمبراطورية عظمى برغم تشابه موقعها الجغرافي مع موقع بريطانيا من حيث كون كلتيهما جزيرتين منعزلتين في البحر في مواجهة قارتين.

كذلك فإن انبساط مجال الدولة قد يكون عاملاً من عوامل قوتها، فعلى سبيل المثال أفلتت روسيا – بفضل انبساط مجالها – من الهزيمة أمام جيوش كل من نابليون في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وهتلر خلال الحرب العالمية الثانية، بيد أن انبساط المجال – من الناحية الأخرى – قد يكون في بعض الأحيان سبباً من أسباب ضعف الدولة، وذلك عندما تعجز هذه الدولة لاعتبارات اقتصادية أو سكانية أو اجتماعية عن حماية أطراف إقليمها المترامية.

أيضاً فمساحة دول كالسودان (قبل التقسيم) وحتى مصر تتجاوز أضعاف مساحة بريطانيا ومع ذلك فالأخيرة تمثل إحدى القوى الكبرى في العالم، في حين أن كلاً من السودان ومصر هي مجرد دول ضمن العالم الثالث أو دول الجنوب

المصنفة ضمن قوى الدرجة الثالثة. وخلاصة القول فإن العامل الجغرافي ليس له تأثير مطلق على قوة الدولة ولا على سياستها، وإنما له فحسب أثر نسبي تتوقف أهميته على عوامل أخرى اجتماعية وطبيعية.

(٢) العامل البشرى (السكان) كعامل من عوامل قوة الدولة

ليس ثمة شك في أن العنصر البشرى له دور هام كعامل من عوامل قوة الدولة سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، ذلك بأن العنصر البشرى يمثل عاملاً رئيسياً من عوامل الإنتاج من ناحية، كما أنه يعد – من الناحية الأخرى – بمثابة عصب الجيوش. بيد أن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: هل للكم البشرى – في حد ذاته ومنعزلاً عن غيره من العوامل – أثر حتمي ومطلق على قوة الدولة، أم أنه ليس له سوى أثر نسبي؟

قبل أن نجيب عن هذا التساؤل يجدر بنا أن نعرض – في هذا الصدد – لوجهة نظر واحد من كبار علماء العلاقات الدولية وهو أورجانسكي فهو يرى أن العنصر البشرى يعد

أهم عوامل قوة الدولة على الإطلاق، وارتباطاً بذلك توقع أورجانسكي – منذ عدة عقود – أن تصبح الصين – بكمها البشرى الهائل – هي القوة الأولى في العالم بحلول عقد الثمانينيات. بيد أن الذي حدث هو أن عقد الثمانينيات انقضى منذ ما يقرب من ثلاثة عقود أخرى ولم يتحقق – حتى يومنا هذا – توقع أورجانسكي، إذ لا يزال الصينيون – برغم أن دولتهم صارت قوة كبرى لا يستهان بها – يهادنون الولايات المتحدة ويدعمون مواقفها الدولية لأسباب عديدة منها حاجتهم إلى التقنية الأمريكية عالية المستوى (عامل اجتماعي).

من جانب آخر فإن ملاحظة الواقع الدولي تشير إلى أن الكم البشرى ليس له سوى أثر نسبي وبالتالي ليس له أثر حتمي على قوة الدولة، فعلى سبيل المثال نجد أن دولة كالهند يبلغ تعداد سكانها ١٣٣٠ مليون نسمة وهو يعادل ما يربو على أربعة أضعاف تعداد سكان الولايات المتحدة البالغ حالياً زهاء ٣٣٠ مليون نسمة، ومع ذلك فإن الهند لا تعدو أن تكون إحدى دول العالم الثالث أو ما صار يعرف

بدول الجنوب (أو شئنا قوى الدرجة الثالثة)، في حين أن الولايات المتحدة تمثل القوة القطبية الوحيدة في عالمنا المعاصر، والتي تنفرد – تبعاً لذلك – بتقرير مصير النسق الدولي الحالي برمته.

كذلك فهناك دولة مثل إسرائيل تتشابه من حيث كمها البشرى مع بعض دول الخليج العربي، ومع ذلك فإن قوة إسرائيل وتأثيرها الدولي يتجاوزان بمراحل قوة وتأثير أي من هذه الدول.

وعلى الجملة فإن الكم البشرى ليس له – إذاً – سوى أثر نسبي (وليس أثراً حتمياً) على قوة الدولة في المجال الدولي، وذلك على الرغم من التسليم بأهميته البالغة في هذا الصدد، والحق أن مدى أهمية الكم البشرى وتأثيره (النسبي) على قوة الدولة إنما يتوقف على العديد من العوامل الكمية وكذا العوامل الكيفية، وفيما يلى نعرض بشيء من التفصيل لكل من هذه العوامل الكمية والكيفية على السواء.

العوامل الكمية المؤثرة في قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة:

يتمثل أظهر هذه العوامل في عاملين هما:

أ- مدى التناسب بين عدد السكان ومساحة المجال الجغرافي (أي الكثافة السكانية).

ب- مدى التناسب بين عدد السكان وحجم الموارد.

فكلما كانت الكثافة السكانية – داخل الدولة – متوسطة كلما أثر ذلك بالإيجاب على قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل الدولة، وذلك على عكس الكثافة السكانية شديدة الارتفاع (مثل بنجلاديش)، وكذا الكثافة السكانية شديدة الانخفاض(مثل أيسلندا).

أما من حيث حجم الموارد فلاشك أنه كلما كان هناك تناسب بين حجم الموارد وبين عدد السكان، كلما أدى ذلك إلى رفع مستوى المعيشة، وتخفيف الضغوط عن كاهل الدولة، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة.

غير أنه يلاحظ أن هذه العوامل الكمية – هي أيضاً – ذات أثر نسبي فحسب على قيمة الكم البشرى، فعلى سبيل المثال نجد أن ثمة تشابهاً في الكثافة السكانية لدولتين (كندا وليبيا مثلاً)، ومع ذلك فقوة الأولى وتأثيرها الدولي قد تفوق بكثير قوة وتأثير الثانية.

كذلك فإن دولاً كدول الخليج العربي تمتلك موارد ضخمة تفوق بمراحل حاجة سكانها، ومع ذلك فموقع هذه الدول على خريطة القوى الدولية لا يتناسب ألبتة مع ما تمتلكه من موارد هائلة ومستويات معيشية مرموقة، حيث إن تأثيرها الدولي ضعيف إلى حد كبير.

إضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل كيفية أخرى لها تأثيرها على قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة:

العوامل الكيفية المؤثرة في قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة:

ويتمثل أظهر هذه العوامل في:

أ- التركيب السكاني.

ب- درجة التجانس القومي.

جـ- مستوى التقدم الثقافي والتقني.

وفيما يلى نعرض – بإيجاز – لكل من هذه العوامل:

أ- التركيب السكاني:

ونعنى بذلك نسبة الشباب إلى الشيوخ والأطفال بين سكان الدولة من جهة وكذا نسبة الشباب للذكور إلى الشباب الإناث من جهة أخرى. فكلما زادت نسبة الشباب إلى الشيوخ والأطفال بين عناصر الكم البشرى كلما انعكس ذلك إيجابياً على قيمة الكم البشرى، ويرجع ذلك إلى أن الشباب هم قوام العملية الإنتاجية، كما أنهم هم عصب الجيوش، أما الشيوخ والأطفال فهم عنصر مستهلك أكثر من كونهم عنصراً منتجاً. كذلك ففي المجتمعات التي تعتمد على الرجال دون النساء في القيام بعبء العملية الإنتاجية (مراعاة لتقاليد معينة) فإنه كلما زادت نسبة الشباب الذكور بين سكانها كلما هيأ ذلك إلى زيادة قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة.

ب- درجة التجانس القومي:

يتفق المعنيون بدراسة الظواهر السياسية على أن الصورة المثلى للمجتمع السياسي تتمثل في صورة الدولة القومية، ففي ظل هذه الدولة بتجانس العنصر البشرى على نحو يؤدى إلى ترسيخ الوحدة الوطنية بين أفراده، واستبعاد أسباب التصادم المفضي على الضعف والتحلل. إن الدولة القومية – إذاً – هي مجتمع الاستقرار السياسي الحق، وبالتجانس القومي تتميز الدولة عن الإمبراطوريات القديمة، ذلك بأن هذه ال إمبراطوريات كانت تقوم على التجميع الإجباري لشعوب متباينة لغة وأصلاً ودينـاً، وتظل هذه الشعوب غير المتجانسة خاضعة لإمرة الإمبراطور ما دام قوياً وقادراً على إخضاعها لسلطانه، فإذا ما وهنت قوته سارعت إلى التمرد والكفاح المسلح طلباً للاستقلال، الأمر الذي كان ولابد من أن يتمخض في النهاية عن تفكك الإمبراطورية وزوالها من الوجود. وهكذا فنظراً لعدم تجانس سكانها كانت الإمبراطوريات تمثل مرتعاً خصباً للحركات العرقية الانفصالية، ونهباً للقلاقل والاضطرابات، على نحو

جعل استقرارها واستمرارها في مهب الريح، وذلك على عكس الحال في الدولة القومية حيث لا مجال للحركات العرقية نظراً لارتكاز هذه الدولة على دعامة التجانس القومي، وسواء تحقق هذا التجانس من خلال وحدة الأصل أو اللغة أو حتى من خلال وحدة المصالح والرغبة في الحياة المشتركة؛ فإنه لابد من أن يؤدى إلى ترسيخ الوحدة الوطنية، وتدعيم الاستقرار السياسي، وتأكيد الصلابة السياسية للدول في الدخل، والقوة الاستراتيجية لها في الخارج.

غير أن مما تجدر الإشارة إليه أنه قد ظهر في عالمنا المعاصر الكثير من الوحدات السياسية التي تشبه في خصائصها الإمبراطوريات القديمة، إنها المجتمعات متعددة العرقيات والتي تضم أكثر من جماعة عرقية واحدة لا يرغب أفرادها في العيش المشترك، وبالتالي تظهر الحركات العرقية الانفصالية على نحو يهدد استقرار تلك المجتمعات وينذر بتفككها.

ولعل أظهر الأمثلة على ما يسببه عدم التجانس القومي من آثار سلبية على قوة الدولة – بل وعلى وجودها ذاته – ما أصاب الدولة السوفيتية السابقة من تفكك وزوال نظراً لانطواء عنصرها البشرى على عديد من الجماعات العرقية غير الراغبة في الحياة المشتركة (أكثر من ١٤٠ لغة عرفها الاتحاد السوفييتي السابق)، والتي كانت تخضع لإمرة الكرملين بفعل الإكراه والإجبار والقهر الذي مارسه الزعماء السوفييت إزاءها، لذلك فما أن تغيرت هذه الظروف القهرية خلال عهد جورباتشوف وما شهده من مناخ ليبرالي حتى شرعت هذه الجماعات في الكفاح من أجل الاستقلال لكى يتفكك بذلك الاتحاد السوفييتي في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ إلى خمس عشرة دولة، وتزول بذلك من الخريطة الدولية إحدى قوتين قطبيتين عرفهما عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك فبفعل الصراعات العرقية الناجمة عن عدم التجانس القومي تفككت الباكستان عام ١٩٩١ إلى دولتين هما: الباكستان وبنجلاديش، وتفككت يوغسلافيا خلال النصف الأول من عقد التسعينيات إلى عدد من دول: يوغسلافيا

الجديدة (الصرب والجبل الأسود)، وكرواتيا، وسلوفينيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، كما انفصل إقليم كوسوفا – فعلياً – عن صربيا بمساعدة الولايات المتحدة التي كانت قد حاربت يوغسلافيا الجديدة في هذا الصدد عام ١٩٩٩م. ثم ما لبثت أن تفككت يوغسلافيا الجديدة ايضاً إلى دولتين هما صربيا والجبل الأسود بعد إعلان الأخيرة انفصالها عام ٢٠٠٦.

أيضاً فبفعل الحركات العرقية انفصلت إريتريا عن إثيوبيا عام ١٩٩٣، وتيمور الشرقية عن إندونيسيا عام١٩٩٩، واندلعت الحروب الأهلية داخل العديد من الدول حال السودان، وليبيريا، وسريلانكا، ورواندا، وبوروندي وغيرها، كما أدت هذه الحركات إلى اضطرابات متلاحقة داخل كل من الهند والعراق، وتركيا، وإندونيسيا، والصين، بل والمملكة المتحدة، وإسبانيا .....وغيرها.

وبصفة عامة فإنه يبدو من خلال كل ما تقدم الأهمية البالغة للتجانس القومي كعامل مؤثر في قيمة الكم البشرى.

كذلك، فإلى جانب ما تقدم – تتضح أهمية التجانس القومي للدولة خلال أوقات الحروب، حيث إن صلابة الجبهة الداخلية للدولة تمثل أحد العوامل المؤثرة في نتيجة الحرب بالنسبة إليها، فلا شك أن الدول التي تعانى من اضطرابات داخلية، أثناء انشغالها في حرب ما لن تستطيع أن تكتل كل قواها في هذه الحرب، الأمر الذي قد يؤدى إلى خسارتها للحرب، ولهذا الاعتبار نجد أن الدول المتحاربة في عصرنا هذا – وفي ظل التقدم التقني الهائل في وسائل الدعاية والإعلام – غالباً ما تسعى إلى إذاعة الأفكار التي من شأنها إضعاف الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية للدول المعادية.

وهكذا يبدو جلياً أنه كلما كان هناك تجانس قومي بين عناصر الكم البشرى كلما انعكس ذلك إيجابياً على قيمة الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي.

جـ- التقدم الثقافي والتقني:

لاشك أن التقدم العلمي والثقافي والتقني وما يرتبط به من ارتفاع مستوى المعيشة والوعى الصحي كلها عوامل ذات تأثير بالغ الأهمية على قيمة الكم البشرى سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، ذلك بأن من شأن هذه العوامل أن تجعل العنصر البشرى قادراً على استيعاب الوسائل الحديثة والمستخدمة في العملية الإنتاجية، بما يرتبط بها من نظم إنتاجية تعتمد على الحاسوب وثورة المعلومات. كذلك فإن التقدم الثقافي يجعل أفراد العنصر البشرى على دراية كاملة بحقوقهم وواجباتهم ومصالح بلادهم العليا، الأمر الذي يجعلهم يندفعون بكل حماس للمشاركة في الحياة السياسية وكذلك في العملية الإنتاجية، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك تمكن اليابانيين خلال وقت وجيز من إعادة بناء بلادهم ووضعها في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد أحالتها إلى حطام دولة. ويتمثل العامل الرئيسي وراء نجاح تلك التجربة اليابانية الخلاقة في تمسك اليابانيين الشديد بأهداب العلم والتقنية.

كذلك فإن مستوى التقدم الثقافي والتقني له أثر كبير على قيمة الكم البشرى في المجال العسكري، ذلك بأن تطور تقنيات التسلح – في عصرنا – يقتضى أن يكون المحارب على درجة مرموقة من الثقافة التقنية وإلا فقدت الأسلحة المتقدمة التي في يده قيمتها وفعاليتها. ويرى البعض في هذا الصدد أن هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ جاءت كنتيجة لافتقار العنصر البشرى العربي – آنذاك – لمثل هذه الثقافة التقنية التي كان يتمتع بها المقاتل الإسرائيلي. وعلى الرغم من امتلاك الجيوش العربية – خلال تلك الحرب – لأسلحة سوفيتية ذات تقنية عالية إلا أن أفرادها لم يكن قد أتيح لهم الوقت الكافي لاستيعاب تقنيات هذه الأسلحة، الأمر الذي أفقدها كثيراً من فعاليتها.

هذا وقد شهدت تقنيات التسلح – في الآونة الأخيرة – تطوراً هائلاً لعل أوضح الأمثلة عليه نوعيات الأسلحة التي استخدمها الأمريكيون في حرب الخليج الثانية (عام١٩٩١على إثر العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠)، وحرب يوغسلافيا (بصدد كوسوفا ١٩٩٩)، وحرب أفغانستان

(عام ٢٠٠١)، وحرب الخليج الثالثة(الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣)، وهى الأسلحة التي اعتمدت على تقنيات عالية التقدم بدرجة غير مسبوقة، وذلك حال طائرات الشبح التي ليس بالإمكان رصدها بمحطات الرادار، وطائرات التجسس (أواكس ويو٢)، والطائرات المقاتلة التي يصعب على أية دفعات أرضية اصطيادها نظراً للارتفاعات الشاهقة التي تطير عليها (مثل طائرة إف ٢٢ الأمريكية –طائرة سوخوي تي ٥٠ الروسية – تشينجدو جي ٢٠ الصينية) ، والصواريخ ذات الرؤوس المصنوعة من اليورانيوم والقادرة على اختراق الكهوف والجبال، والحصون المقامة تحت الأرض، وكلها وغيرها من نظيراتها أسلحة تحتاج إلى أفراد على مستوى علمي وتقني غير عادى للتعامل معها.

وهكذا نخلص من خلال كل ما تقدم إلى أن الكم البشرى في حد ذاته لا يمثل عاملاً ذا أثر حتمي مطلق على قوة الدولة في المجال الدولي، وإنما هو ذو أثر نسبي في هذا الصدد يتوقف على عوامل أخرى على النحو الذي أشرنا إليه.

الكم البشرى والسياسة العسكرية للدولة

تشير عبارة السياسة العسكرية إلى برنامج عمل الدولة في مجال بناء جيشها، بما يتضمنه هذا البرنامج من أهداف (أهمها تحقيق القوة في المجال الدولي)، ووسائل يقتضيها تحقيق هذه الأهداف (حال إعداد المقاتلين والتسليح).

ويبقى التساؤل: هل الكم البشرى الكبير من شأنه – في حد ذاته – أن يهيئ المجال أمام الدولة لتبنى سياسة عسكرية طموح؟ وبعبارة أخرى هل تتناسب قوة جيوش الدول تناسباً طردياً حتمياً مع عدد سكانها؟ أو بعبارة ثالثة: هل امتلاك الدولة لكم لبشرى كبير يعنى بالضرورة إمكانية بناء جيش تتناسب قوته مع كبر حجم ذلك الكم البشرى؟

للإجابة على هذا التساؤل نقول إن السياسة العسكرية كبرنامج عمل يستهدف تحقيق القوة للدولة إنما يعتمد – كما قدمنا – على عديد من الوسائل أهمها التسليح وإعداد المقاتل، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب إنفاقاً كبيراً، حيث إن الجيوش الأصل فيها أنها كيانات مستهلكة لا منتجة.

كما أن تسليح أي جيش كبير العدد يتوقف على ما يتاح للدولة من موارد اقتصادية فائضة توجهها لهذا الغرض، إن الإنفاق – إذاً – هو عصب السياسة العسكرية فعلى حد قول أحد علماء الاجتماع الحربى الألمان إن أية سياسة تسليحية تتبلور حول التضحية بجزء من الدخل القومي للعمل العسكري من أجل مزيد من الموارد المرتقبة عند النصر، ويوجز هذا المعنى في عبارة مفادها: "بذهبي أعد الجند وبجندي أحقق مزيداً من الذهب".

وهكذا نخلص إلى أن امتلاك الدولة لجيش قوى كبير العدد إنما يتوقف على عوامل أخرى غير تعاظم كمها البشرى من أبرزها قدراتها الاقتصادية، نظراً لما يتطلبه بناء الجيوش من نفقات باهظة، وعلى سبيل المثال فقد كلفت الحرب العالمية الأولى فرنسا إنفاقاً قدره ١٥ ألف مليار فرنك، في حين كلفتها الحرب العالمية الثانية زهاء ٤٠ ألف مليار فرنك، كذلك فإن مشروع ميزانية الولايات المتحدة لعام ١٩٥١ – مثلاً – كانت نسبة الإنفاق العسكري فيه تمثل حوالى ٧١% من إجمالي الإنفاق العام، ويشير أحد التقارير

الخاصة بالإنفاق العسكري الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة تعتزم تخصيص ٤٠٠ مليار دولار كإنفاق عسكري في ميزانيتها لعام ٢٠٠٤، كما تؤكد التقارير أن مجرد حشد الولايات المتحدة لجزء من جيشها حول العراق – مع بداية عام ٢٠٠٣– يكلف الميزانية الفيدرالية زهاء ٢,١ مليار دولار، كما أن ما يسمى بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب تبلغ تكاليفها الشهرية ١,٦ مليار دولار. كذلك قُدر حجم الإنفاق العسكري الأمريكي لعام ٢٠١٥ بنحو ٦٠٠ مليار دولار.

إذن فليس بالكم البشرى وحده تبنى الدول جيوشها، وإنما إلى جانب الكم البشرى وقبله بالأموال، لا سيما في وقتنا الراهن الذي شهد تطورات هائلة في تقنيات الأسلحة، وبالتالي في أسعارها، والحق أن اعتماد السياسات العسكرية على الإنفاق هو أمر ينطبق على جيوش الماضي كما ينطبق على الجيوش المعاصرة. فعلى سبيل المثال نجد أنه خلال الحرب اليابانية الصينية الأولى لعام ١٨٩٤ وضعت اليابان في خدمة المعركة عدداً من الكم البشرى يفوق ذلك الذي قدمته الصين، وذلك على الرغم من كون عدد سكان

الثانية يجاوز وقتذاك ثمانية أضعاف عدد سكان الأولى، وانتصر اليابانيون في تلك الحرب نظراً لأن إمكاناتهم الاقتصادية سمحت لهم ببناء جيش يفوق عدد جيش الصين التي كانت في ذلك الوقت غارقة في المشاكل الاقتصادية.

ويلاحظ في وقتنا الراهن أن عدد أفراد الجيش الهندي (العامل) لا يزيد كثيراً عن المليون مقاتل، وبالتالي فكأن الهند تعبئ زهاء ٠,١% فقط من سكانها (البالغ عددهم ١٣٣٠ مليون نسمة) للعمل العسكري، وفي المقابل نجد أن جيش إسرائيل العامل يصل عدده إلى حوالى نصف مليون عسكري، أي ما يعادل ١٠% من جملة سكان الدولة العبرية البالغ عددهم نحو ٥ ملايين نسمة.

على صعيد آخر فإن ثمة عاملاً اجتماعياً آخر له أثره البين فيما يتصل بإعداد المقاتل، وذلكم هو عامل الروح المعنوية للأفراد، والتي من شأنها أن تدفع لمقاتلين إلى التضحية بأرواحهم في ميادين الوعى طلباً لعزة بلادهم، ويشار هنا إلى أن الروح المعنوية العالية لليابانيين كانت

أحد الأسباب الرئيسية لانتصارهم على الصين عام ١٨٩٤، وعلى روسيا عام ١٩٠٥، إنها الروح المعنوية المستمدة من عقيدة الشينتورى اليابانية القديمة، والتي تعتبر أن أرض اليابان مقدسة كما الأمة اليابانية – التي هي حسب هذه العقيدة– أسمى الأمم، وأن على الجندي الياباني أن يوقن تماماً بأن الموت في سبيل اليابان هو أمر هين.

كذلك فقد كان مرد انهيار المقاومة الفرنسية أمام الزحف الألماني في بداية الحرب العالمية الثانية إلى انخفاض الروح المعنوية للفرنسيين إلى أدنى حد، في حين كانت الروح المعنوية المستمدة من عقيدة سمو الجنس الآري لدى الألمان في أوجها، الأمر الذي كان له أثره البين في هزيمة الفرنسيين برغم وجود خط ماجينو الحصين كحائط دفاعي، كانوا قد بنوه تحسباً لهذا الهجوم الألماني، والذي لم يلبث طويلاً قبل أن يسقط أمام الجحافل الألمانية المقتحمة تردد شعارها الشهير "ألمانيا فوق الجميع"، وذلك كله برغم أن عدد أفراد الجيش الفرنسي كان يعادل تقريباً عدد أفراد الجيش الألماني.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الروح المعنوية العالية المستمدة من العقيدة الإسلامية كانت وراء فتوحات المسلمين الأوائل التي وصلت إلى أرجاء واسعة من المعمورة، ويذكر في هذا الصدد أن أعداد الجيوش الإسلامية كانت في أغلب المعارك أقل بكثير من أعداد الجيوش التي تواجهها.

كذلك فيتعين التنويه هنا إلى أن انتصار العرب على إسرائيل في حرب عام ١٩٧٣ استمد أهم أسبابه من الروح المعنوية العالية للجيشين المصري والسوري في تلك الحرب، ولقد انتصرت الجيوش العربية على الرغم من ضعف تقنيات تسلحها في مقابل ما يمتلكه الجيش الإسرائيلي من ترسانة أسلحة ذات تقنيات عالية حصل عليها من داعمه الأول المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك فضلاً عما كان هذا الجيش قد بناه من خط دفاعي بالغ القوة والتحصين هو خط بارليف.

وعلى صعيد ثالث فإنه يلاحظ أنه في ظل التقنية العالية التي أضحت عليها الأسلحة المعاصرة تضاءل دور الكم البشرى كعصب للجيوش، إذ يلاحظ أن الولايات المتحدة قد حسمت معاركها الأخيرة في الخليج (عام ١٩٩١)، ويوغسلافيا (١٩٩٩)، وأفغانستان (٢٠٠١)، والعراق (٢٠٠٣) في وقت وجيز من خلال سلاحها الجوي ذي التقنية الفائقة المتفوقة، وعليه فلم يكن الأمريكيون خلال أي من هذه الحروب في حاجة إلى خوض معارك برية طويلة لتحقيق أهدافهم من تلك الحروب.

وهكذا ننتهى إلى القول بأن أهمية الكم البشرى كعامل من عوامل قوة الدول ليست أهمية مطلقة وإنما تتوقف على عوامل أخرى اقتصادية، ومعنوية وتقنية.

(٣) الموارد الاقتصادية كعامل من عوامل قوة الدولة

شكلت الموارد الاقتصادية – على مر التاريخ – أحد أبرز عوامل قوة الوحدات السياسية، ولقد كان المفكرون التجاريون – في القرن السابع عشر – يؤكدون على وجود علاقة ارتباط حتمي بين قوة الدولة وما تملكه من موارد،

فميزان القوة عندهم مرهون بالميزان التجاري، كما أن التفوق السياسي ليس إلا انعكاساً للتفوق التجاري، نظراً لأن المال –حسب قولهم – هو عصب الحرب. إن قوة الدولة إذاً – في تصور التجاريين – مرهونة بما تمتلك من مال يتمثل – عندهم – في المعادن النفيسة، ولذلك فعلى الدولة – إن هي أرادت أن تزيد من أسباب قوتها – أن تسعى إلى زيادة احتياطاتها من تلك المعادن. وذلك أمر لا يتحقق إلا من خلال إحدى وسيلتين: إما الحرب وإما التجارة، إن الشعوب في كفاح دائم – من خلال هاتين الوسيلتين – بغية الحصول على المزيد من المعادن النفيسة. ويقدم التجاريون مجموعة قوانين تعبر عن العلاقة بين التفوق التجاري والتفوق السياسي، وتتمثل هذه القوانين فيما يلى:

" إن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم"

"وإن من يحكم تجارة العالم يملك ثروة العالم"

"وإن من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته"

ومهما يكن من أمر فكر التجاريين هذا فإن مما لاشك فيه أن الموارد الاقتصادية تمثل عاملاً هاماً من عوامل قوة الدولة سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب. ففي وقت السلم نجد أن اكتفاء الدولة الذاتي من الموارد يجعلها بمنأى عن الابتزاز من قبل الدول المانحة للمعونات الاقتصادية، وبالتالي فتلك الدولة المكتفية ذاتياً ستكون سيدة قرارها، والعكس صحيح فمن لا يملك خبزه لا يملك قراره ولا حريته في التصرف إزاء الآخرين.

وفي وقت الحرب نجد أن بناء جيش قوى – كما سبق أن أشرنا – هو أمر يتطلب إنفاقاً هائلاً، وبالتالي فلابد أن تدعمه قوة اقتصادية يعتد بها. كما يشار إلى أن عدم توافر موارد معينة في أوقات الحروب قد يعرض الدولة للهزيمة، وعلى سبيل المثال فإن نقص إمدادات البترول إلى الجيوش الهتلرية في ظل الحظر الاقتصادي الذي فرضه الحلفاء على ألمانيا النازية كان أحد أسباب هزيمة تلك الجيوش في الحرب العالمية الثانية، حيث كانت قد تعطلت من جراء ذلك

النقص أعداد كبيرة من الدبابات والمركبات العسكرية الألمانية.

ولقد كان من جراء الأهمية البالغة للموارد الاقتصادية أن شكلت هذه الموارد – عبر التاريخ – أحد العوامل المحركة للصراع بين الجماعات والدول، كما تؤدى الموارد الاقتصادية في عصرنا دوراً بارزاً كأحد أدوات السياسات الخارجية للدول. وفيما يلى نعرض – بشيء من التفصيل – لدور الموارد الاقتصادية كمحرك للصراع الدولي، ومن ثم نعرض لدورها كأداة لتحقيق أهداف السياسات الخارجية للدول، ثم نذيل تحليلنا بالإشارة إلى أهمية الموارد الاقتصادية كعامل من عوامل قوة الدولة، من حيث طبيعة هذه الأهمية وهل هي مطلقة أم نسبية.

الموارد الاقتصادية كمحرك للصراع الدولي

ونعرض في هذا الصدد لموضوعين هما: حروب القحط وحروب الوفرة، وظاهرة الإمبريالية في بعدها الاقتصادي.

– حروب القحط وحروب الوفرة:

عُرفت حروب القحط في ظل الجماعات البدائية ذات الموارد الجامدة، حيث كان القحط ينشأ داخل أي من هذه الجماعات بسبب الجفاف، أو الضغط السكاني المتزايد مع جمود الموارد، وفي ظل ظروف كهذه كانت الجماعات التي تعانى القحط تلجأ إلى محاربة الجماعات الأخرى بغية اغتصاب مواردها لسد رمق أفراد الجماعة وتمكينهم من الاستمرار في الحياة، غير أنه مما يشار إليه أن حروب الجماعات البدائية لم تكن كلها حروب قحط، وإنما استهدف بعضها أهدافاً أخرى كسبي النساء، أو الأخذ بالثأر.

أما حروب الوفرة فهي التي عهدتها جماعات الاقتصاد المرن الحديثة حيث الوفرة الاقتصادية الناجمة عن ازدهار التجارة والصناعة داخل تلك الجماعات، وهى الوفرة التي دفعت أصحابها – بحكم ثرائهم – إلى التعالي، وبالتالي الإحساس بالتفوق على الآخرين، فإلى احتقار شأنهم، فإلى الإقبال على سحقهم دون مبالاة. هذا وقد خاضت الدول الصناعية الحديثة صراعات فيما بينها من أجل توفير أكبر قدر من المواد الأولية لصناعاتها، وكذلك السيطرة على

أوسع الأسواق لتصريف منتجاتها. إنه – إذاً– صراع الوفرة بين الدول الصناعية المتصارعة فيما بينهما على المواد الأولية، والأسواق الخارجية، وهى كذلك حروب الوفرة التي شنتها الدول الأوروبية ذات الاقتصاديات العملاقة على الشعوب الضعيفة المؤلفة من أشباه المعدمين في آسيا وأفريقيا.

وهكذا فإن الحرب هنا هي حرب وفرة وليست حرب قحط حتمية، الأمر الذي يقطع بأنه ليس بالمقدور تقديم تفسير اقتصادي حتمي لظاهرة الحرب.

– ظاهرة الإمبريالية وعلاقتها بالموارد الاقتصادية:

يقصد بالإمبريالية: السلوك السياسي – بوجهيه الدبلوماسي والاستراتيجي– الذي تسعى من خلاله وحدة سياسية ما إلى إخضاع شعوب أجنبية لسلطانها بغض النظر عن ماهية أهدافها من وراء هذا السلوك، وسواء أكانت تتعلق بإرضاء العزة القومية، أو تحقيق المجد

للإمبراطـور، أو نشـر عقيـدة دينيـة أو مذهبيـة أو تحقيـق مكاسب اقتصادية، أو غير ذلك من الأهداف.

واستناداً إلى هذا التعريف توصف وحدة سياسية (دولـة) مـا بأنهـا إمبرياليـة طالمـا مارسـت سياسـة خارجيـة قوامهـا السـعي إلـى بسط نفوذها خـارج حدودها، بغض النظر عن ماهيـة أهـدافها مـن وراء ذلـك. إن الإمبرياليـة – إذاً – هـي سياسـة قوامهـا السـعي إلـى التوسـع الخـارجي عـن طريـق الغـزو، أو ضـم الأقـاليم، أو وضـع الآخـرين تحـت إمـرة المنتصر مما قد يستهدف التأكيد لعظمـة الوحدة السياسية، أو لعـزة الإمبراطـور، أو نشـر عقيـدة، أو تحقيـق مكاسـب اقتصادية.

ولعل ما يعنينا في هذا المقام هو الإمبريالية الاقتصادية، والتـي هـي سياسـة توسـعية تسـتهدف تحقيـق مكاسـب اقتصادية. وقد عُرفت صور عديدة للإمبرياليـة الاقتصادية، ففـي البدء كانـت الإمبرياليـة التجاريـة والتـي هـي مـن صنـع التجارة والتجـار حيث ارتبط التوسـع الإمبريـالي الأوروبـي –

فـي البدايـة – بظـاهرة جديـدة هـي التجـارة مـن أجـل الثـروة باعتبارها السبب الأوحد للقوة السياسية علـى نحـو مـا جـاء في فكر التجاريين الذي كنا قد أشرنا إليه سلفاً. وعلى سبيل المثال فإن إرساء الإمبراطوريـة البريطانيـة الاستعماريـة كـان مـن عمـل التجـار أصـلاً، ثـم جـاء إنشـاء القواعـد العسـكرية وتدخل الأساطيل الحربيـة مستهدفاً فـي البدايـة مجرد تـأمين طـرق المواصـلات للإمبراطوريـة التجاريـة، فـاحتلال بريطانيـا للهند – مثلاً – بدأ بتنامي النشاط التجاري للإنجليز داخلها، وإنشائهم لمـا يعرف بشركة الهند الشرقية منذ بدايـة القرن السـابع عشـر، ثـم مطالبـة التجـار الإنجليـز حكومـة بلادهـم بحمايـة تجـارتهم وطـرق مواصـلاتها مـع الهنـد، الأمـر الـذي أنتهـى بـاحتلال بريطانيـا لمنـاطق شـبه القـارة الهنديـة تباعـاً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قبل أن يتمكن الهنود من الاستقلال عام ١٩٤٧.

أما الصورة الثانية من صور الإمبريالية الاقتصادية فهـي الإمبرياليـة الصناعية، وهـى الصـورة التـي ظهـرت علـى إثـر قيام الثورة الصناعية في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن

عشر، والتي كان قوامها انتقال عملية الإنتاج من الطرق اليدوية إلى الطرق الآلية (ميكنة الإنتاج)، حيث تمخضت هذه الثورة عن ظاهرة جديدة هي ظاهرة الإنتاج الكبير وما صاحبها من فائض إنتاج عجزت الأسواق الأوربية التقليدية عن استيعابها، وبالتالي تعاظمت الحاجة إلى فتح أسواق جديدة بغية تصريف فائض الإنتاج من جهة، وكذلك الحاجة إلى مصادر غنية ورخيصة للمواد الأولية من جهة أخرى.

وهكذا فقد راح الأوروبيون – استجابة لمتطلبات هذا الواقع الجديد – يرسلون جيوشهم لفتح مستعمرات جديدة فيما وراء البحار في آسيا وأفريقيا مستهدفين من وراء ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية تتمثل في تأمين مصادر غنية للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجهم.

ثم كانت الصورة الثالثة من صور الإمبريالية الاقتصادية مرتبطة بحركة رؤوس الأموال الأوروبية. إنها الإمبريالية المالية التي استهدفت حماية المستثمَر من رؤوس الأموال هذه في مناطق ما وراء البحار. وقد عبر الاقتصادي

الإنجليزي ميريفيل عن هذه الصورة بقوله: إن تراكم رؤوس الأموال الفائضة لابد أن يؤدى إلى البحث عن مجالات للاستثمار في الخارج، بما يقتضيه ذلك من السعي إلى مزيد من التوسع الاستعماري، ويقول ماكيندر الإنجليزي في هذا الصدد: إننا ككبار مقرضين مضطرون إلى توسيع رقعتنا الإمبراطورية.

جملة القول – إذاً – في شأن ما تقدم فإن للموارد الاقتصادية دوراً لا يستهان به في تحريك الصراع الدولي، غير أن العامل الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد الذي يحرك ذلك الصراع. فالحروب التي خاضتها الجماعات البدائية حرك بعضها القحط غير أن البعض الآخر حركته عوامل أخرى كاستهداف سبى النساء.. وغير ذلك. كما أن ظاهرة الإمبريالية وإن استهدفت في أحيان كثيرة أهداف اقتصادية إلا أنها في أحيان أخرى كانت دوافعها غير اقتصادية وذلك حال الاندفاع إلى التوسع الخارجي إرضاء للعزة القومية أو نشر العقيدة، ....إلخ، وعليه فلا مجال

للحتمية فيما يتصل بدور الموارد الاقتصادية في تحريك الصراع السياسي.

- الدبلوماسية الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية:

يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية في التأثير على القرار السياسي للدول الأخرى بما يحقق مصلحتها القومية. وعلى الرغم من أن استخدام تلك الدبلوماسية في تحقيق أهداف الوحدات السياسية هو أمر قديم – ربما قدم الإنسان ذاته – إلا أنها اكتسبت أهمية قصوى في رحاب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لجأت إليها القوى الكبرى في تحقيق مصالحها كبديل للحرب التي أضحت – في ظل ظهور الأسلحة النووية – تعنى الدمار الشامل والمتبادل لأطرافها. هذا وقد كان القطبان الأمريكي والسوفييتي (السابق) هما أكثر الدول – بطبيعة الحال – استخداماً للدبلوماسية الاقتصادية بوجيهها: الترغيب (بمعنى منح المساعدات للمالئين) والترهيب (ويعنى

منع المساعدات عن المناوئين). وعلى الرغم من ضعف إمكاناتهم الاقتصادية – مقارنة بالإمكانات الأمريكية – نجد أن السوفييت كثيراً ما استخدموا الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهدافهم الخارجية. من ذلك مثلاً قيامهم بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية (الكوميكون) في عام ١٩٤٩، بغرض تحقيق الترابط في المجال الاقتصادي وتبادل الخبرات الفنية وزيادة التبادل التجاري بين الاتحاد السوفييتي وحليفاته الشيوعيات في شرق أوروبا. ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتي – نظراً لضعف إمكاناته الاقتصادية – كان يعتمد فيما يقدمه من مساعدات للدول المماثلة على المساعدات القنية وتقديم الخبراء الفنيين في شتى المجالات، إلى جانب اعتماد أسلوب المقايضة في ترسيخ التعاون الاقتصادي وتنشيط التبادل التجاري مع الدول الشيوعية الرئيسية وكذا الدول التي تبنت الاشتراكية على طول العالم الثالث وعرضه.

ونذكر في هذا الصدد تقديم السوفييت معونات فنية وتقنية كبيرة لمصر في مشروع السد العالي، خلال عقد

الستينيات من القرن العشرين، الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في استقطاب مصر الناصرية إلى المعسكر السوفييتي المناوئ للغرب.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فتعد أكثر الدول على الإطلاق استخداماً للدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق أهدافها الخارجية. إنها الدبلوماسية المعروفة بدبلوماسية الدولار، والقائمة على إحلال الدولار محل الطلقات فيما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. ففي إطار هذه الدبلوماسية قدم الأمريكيون بمقتضى مشروع مارشال لعام ١٩٤٧ معونات اقتصادية لدول غرب أوروبا قدرت بخمس وعشرين مليار دولار، بغية مساعدة هذه الدول على استعادة عافيتها الاقتصادية بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد أصابتها بحالة من الوهن الاقتصادي الحاد، وكان لهذا المشروع أثره البين في انتعاش اقتصاديات دول غرب أوروبا من جديد، الأمر الذي كان من شأنه تثبيت دعائم النظم الليبرالية الرأسمالية في تلك الدول بمنأى عن شبح الماركسية الشيوعية الذي كان يتهددها وقتذاك.

كذلك ففي إطار دعمها لجهود مواجهة المد الشيوعي قدمت الولايات المتحدة في ذات العام (١٩٤٧) معونات اقتصادية لكل من تركيا واليونان قدرها ٤٠٠ مليون دولار بمقتضى مبدأ ترومان، حيث كانت الدولتان تتعرضان وقتذاك لضغوط شيوعية مختلفة قبل أن يتم ضمهما بشكل كامل إلى المعسكر الغربي ممثلاً في حلف شمال الأطلنطي (الناتو) عام ١٩٥٢.

وفي محاولة لاستقطاب مصر إلى معسكرهم قدم الأمريكيون لمصر معونات اقتصادية هامة خلال الفترة (١٩٥٢ – ١٩٥٥)، كما وعدوا بتقديم جزء كبير من التمويل اللازم لمشروع السد العالي الذي كانت مصر تزمع في ذلك الوقت إنشاءه، غير أن شراء عبد الناصر للسلاح السوفييتي (في إطار ما يسمى بصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥) ثم اعترافه بالصين الشيوعية عام ١٩٥٦؛ جعلا الولايات المتحدة تلجأ إلى أسلوب الترهيب وتُحجم عن تقديم التمويل للمشروع المصري. كذلك ففي إطار استخدام أسلوب الترهيب فرضت الولايات المتحدة حظراً اقتصادياً على

كوبا منذ تحولها إلى الشيوعية على إثر انقلاب كاسترو الشيوعي عام ١٩٥٩، وهو الحظر الذي لم دام عقوداً عديدة قبل أن يتم تخفيفه باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في صيف عام ٢٠١٥. وإلى جانب ما تقدم من أمثلة فقد فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً شاملاً على العراق منذ غزوه للكويت في عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من تدخل الأمريكيين عسكرياً ضد الدولة العراقية ولإجبارها على إخراج جيشها من الكويت، بل وتدمير مقدرات تلك الدولة العسكرية والاقتصادية إلا أن الحصار الأمريكي عليها ظل قائماً إلى عام ٢٠٠٣ حيث قامت الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً ضد العراقيين في ربيع ذلك العام والإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال العراق.

ومن الأمثلة المعاصرة على استخدام الأمريكيين للدبلوماسية الاقتصادية (بوجيهها من ترغيب وترهيب) فرضهم لعقوبات اقتصادية قاسية على حليفتهم الباكستان في أعقاب إجرائها لتفجيراتها النووية خلال شهر مايو عام ١٩٩٨، غير أن حاجة الأمريكيين إلى دعم باكستان

لحملتهم العسكرية على الأراضي الأفغانية – في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ – دفعتهم إلى تغيير موقفهم من الباكستانيين، إذ سرعان ما راحوا يرفعون عنهم عقوباتهم الاقتصادية، ويغدقون عليهم المساعدات فور موافقة الرئيس الباكستاني برفيز مشرف على مساندة بلاده للحملة الأمريكية هذه.

هذا ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى هيمنة الولايات المتحدة – في ظل العولمة – على المؤسسات المصرفية والمالية الدولية الرئيسية المتمثلة في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وكذا منظمة التجارة العالمية التي أنشئت في عام ١٩٩٥، والتي تعتبر القوة الضاربة للعولمة الاقتصادية.

ولسنا في حاجة إلى تبيان أن هيمنة الولايات المتحدة على تلك المؤسسات وما تنتهجه من سياسات يمنح للأمريكيين قوة هائلة في تأكيد موقع بلادهم المتفرد بتقرير مصير النسق الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١.

ويبقى التساؤل هل للموارد الاقتصادية أثر حتمي مطلق على قوة الدولة أم أن أثرها نسبي فحسب؟

الحق أن ملاحظة الواقع تشير إلى أن الموارد الاقتصادية لها دور نسبي فيما يتصل بأثرها على قوة الدولة، وذلك مع تسليمنا بالأهمية البالغة لتلك الموارد في هذا الصدد، وذلك على نحو ما بدا جلياً في ثنايا تحليلنا المتقدم، ذلك بأن ثمة قوى اقتصادية كبرى لا يتناسب تأثيرها الدولي كقوى سياسية مع تعاظم شأن اقتصادياتها، وذلك حال كل من اليابان وألمانيا اللتين فُرضت على قدراتهما العسكرية قيود هائلة بمقتضى معاهدات الصلح المبرمة على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر كان من شأنه أن تقلصت هذه القدرات إلى حد كبير، على نحو يحول دون بلوغ أي من الدولتين المرتبة السياسية اللائقة بقوتها الاقتصادية بين القوى الدولية الكبرى.

وفي المقابل نجد أن امتلاك كل من الهند وباكستان للسلاح النووي (الذي تأكد في عام ١٩٩٨) قد منحهما

مكانة دولية لا يستهان بها برغم ضعف إمكاناتهما الاقتصادية. ويسرى ذات الأمر على كوريا الشمالية التي تمتلك تقنيات تسليحية مرموقة وكذلك امتلاكها للسلاح النووي منذ عام ٢٠٠٦ بل والشكوك التي تساور العالم حول امتلاكها للقنبلة الهيدروجينية؛ كلها أمور أكسبت تلك الدولة ثقلاً دولياً تتضاءل إلى جانبه إمكاناتها الاقتصادية الضعيفة.

ثانياً: العوامل الاجتماعية لقوة الدولة

وتعرف هذه العوامل بعوامل القدرة، بمعنى العوامل المتصلة بالإرادة الإنسانية حين تتعامل مع إمكانيات الدولة من العوامل الطبيعية للقوة وتحولها إلى طاقة فعالة تؤثر بها على غيرها من الدول تحقيقاً لمصلحتها القومية.

ويتمثل أظهر هذه العوامل الاجتماعية – كما قدمنا – في التجانس القومي والتقدم الثقافي والتقني، والقيادة السياسية. ولما كنا قد عرضنا لعاملي التجانس القومي، والتقدم الثقافي التقني، في إطار تحليلنا لأهمية العامل البشرى كعامل من

عوامل قوة الدولة فإننا سنعرض فيما يلى بشيء من التفصيل لدور القيادة السياسية في هذا الصدد.

القيادة السياسية كعامل من عوامل قوة الدولة:

لاشك أن القيادة السياسية للدولة تعد المسؤول الأول عن سياستها الخارجية، فالسياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة في المجال الدولي الذي يتضمن ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق بمصلحتها القومية، ووسائل تلجأ إليها بغية تحقيق هذه الأهداف.

والسياسة الخارجية على هذا النحو هي فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف، وعلى عاتق القيادة السياسية يقع عبء هذا الاختيار. وهى في إطار سعيها على تحقيق أهداف الدولة تختار بين وسيلتين (أداتين) متكاملتين هما الدبلوماسية والاستراتيجية، فأما الدبلوماسية فهي فن الإقناع، أو فن التفاوض، إنها فن تحقيق مصالح الدولة دون إراقة دماء، كما أنها أسلوب الثعلب حين يراوغ ويستخدم ما أوتي من حيلة لتحقيق مآربه على نحو ما قال مكيافيلى.

أما الإستراتيجية فهي فن الحرب، أو فن الإكراه، أو فن إجبار الآخرين على الامتثال لإرادتنا، إنها فن إيقاع الهزيمة بالآخرين تحقيقاً لمصالح الدولة، إنها كذلك أسلوب الأسد حين يلجأ إلى قوته وبطشه في الوصول إلى هدفه على حد قول مكيافيلى.

والدبلوماسية والاستراتيجية في هذا المعنى أداتان متكاملتان، تسعى كل منهما بوسائلها إلى حمل الخصم على الإذعان لإرادة خصمه، إذ إن اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية لا يعنى استبعاد فكرة اللجوء للحرب، حيث قد يقتضى الأمر التلويح بالقوة المسلحة من قبيل التهديد، وهذا التلويح هو عمل دبلوماسي. كذلك فإنه في أثناء الحرب لا تستبعد الدبلوماسية، فالحرب ذاتها هي استمرار للسياسة ولكن بوسائل عنيفة. إن على القيادة السياسية أن تختار إذاً بين الدبلوماسية (أسلوب الثعلب)، والاستراتيجية (أسلوب الأسد)، فإن لم تجد الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدولة فلتدق طبول الحرب، وإن لم يفلح أسلوب الثعلب في خطف عنقود العنب فليُسمع حينئذ زئير الأسد.

إن على القيادة السياسية أن تصهر جميع عوامل القوة المتاحة لديها في بوتقة واحدة وتوجهها إلى ما يحقق المصالح القومية للدولة من أقرب طريق وبأقل التضحيات، وذلك – بطبيعة الحال – في ضوء تقديرها لما تؤهل له قوتها من وضع في سلم القوة الدولي. ففي كل موقف دولي على القيادة السياسية أن تقدر حقيقة قوتها مقارنة بقوة الطرف أو الأطراف الأخرى التي تتعامل معها في هذا الموقف، لكى تختار أي الوسيلتين أجدى وأكثر واقعية في تحقيق مصالحها: الدبلوماسية أم الاستراتيجية؟، كما أن أي خطأ في تقدير الموقف قد يؤدى إلى عواقب وخيمة على الدولة.

ويمكن القول إن ثمة مستويات عديدة للدبلوماسية تتدرج من حيث قوتها لكل تنتهى إلى الإستراتيجية، ويرتبط كل من هذه المستويات بمستوى معين ملائم للطاقات القومية على النحو التالي:

- **الدبلوماسية الخافتة – ذات الطاقات الضعيفة.**

- **الدبلوماسية الجهورة – ذات الطاقات المقبولة.**
- **الدبلوماسية المتعجرفة – ذات الطاقات القادرة.**
- **الدبلوماسية المهددة – ذات الطاقات الفائقة.**
- **الاستراتيجية الهجومية – ذات الطاقات الفائضة.**

وكل مستوى من مستويات القوة الدبلوماسية يمارس مستنداً إلى واقع من القوة الفعلية للدولة يرجح له النجاح في تحقيق أهدافه، وإلا ضل الهدف وعرض الدولة للمخاطر. والتاريخ ملئ بالأمثلة التي ساء فيها تقدير الساسة للقوى القومية فحملوها دبلوماسية متعجرفة أو مهددة لا تطيقها أو إستراتيجية تنوء بها، فكان الدمار للوطن، ولعل من أظهر الأمثلة على ذلك خطأ فيلهم (إمبراطور ألمانيا) وفرانسيس جوزيف (إمبراطور النمسا) في تقييم الموقف في الحرب العالمية الأولى وقيامهما باستفزاز الولايات المتحدة فكانت النتيجة الهزيمة الساحقة للإمبراطوريتين، فانهارتا وتحولتا إلى جمهوريتين صغيرتين بعد أن كانتا قبل تلك الحرب

قوتين قطبيتين يشار إليهما بالبنان ويحسب لقوتهما ألف حساب.

كذلك فإن سوء تقدير هتلر للموقف الدولي إبان الحرب العالمية الثانية ألحق ببلاده دماراً هائلاً، وهزيمة ساحقة شطرتها إلى نصفين لم يقدر لهما الالتئام إلا مؤخراً.

ولعل من أظهر الأمثلة المعاصرة على فداحة الخسائر التي تنجم عن سوء تقييم القيادة السياسية لقوة الدولة ولما يتناسب معها من سلوك ما حدث للعراق من هزيمة ساحقة مدمرة في حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ ثم في العدوان الأمريكي على العراق ٢٠٠٣، حيث كان الرئيس العراقي صدام حسين يعتقد أن الولايات المتحدة لن تدخل الحرب في مواجهة بلاده إن هي أقدمت على غزو الكويت، وعليه فقد قام بغزوها في أغسطس ١٩٩٠، وخاب ظن صدام حسين ودخلت الولايات المتحدة الحرب في مواجهة بلاده فكانت العواقب وخيمة بالنسبة للعراق، حيث دمرت مقدراتها العسكرية والاقتصادية وبنيتها التحتية، وتحولت إلى

دولة ضعيفة محاصرة بعد أن كانت إحدى القوى الإقليمية الكبرى، وذلك قبل أن يقوم الأمريكيون في ربيع عام ٢٠٠٣ باحتلال الأراضي العراقية وإسقاط النظام البعثي ومن ثم القبض على الرئيس العراقي صدام حسين ومحاكمته وإعدامه.

كذلك فالتاريخ عامر بالقيادات السياسية التي نجحت في تحقيق إنجازات كبرى لبلادها نتيجة حسن تقديرها وإدارتها للأمور والمواقف الدولية المختلفة. ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الذي نجح في حشد البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية محققاً النصر لبلاده في مواجهة القوى النازية الفاشية. وأيضاً الفرنسي شارل ديجول الذي قاد حرب تحرير بلاده من النازية في الحرب العالمية الثانية، قبل أن يجعلها قوة دولية كبرى ذات سياسة استقلالية متميزة خلال عقد الستينيات من القرن العشرين حيث كان قد اعتلى سدة الحكم كرئيس للبلاد عام ١٩٥٩. وهناك كذلك مهندس النهضة الصينية الحديثة الزعيم الصيني الشهير دينج شياو

بينج الذي قاد بلاده خلال الفترة ١٩٧٨ : ١٩٩٢ إلى تحقيق إنجازات اقتصادية عملاقة بفضل رؤيته الثاقبة وتحويل البلاد إلى اقتصاديات السوق بعد كسر طوق الشيوعية الذي كان قد فرضه عليها ماو تسي تونج منذ عام ١٩٤٩، ولكي تصير الصين بفضل سياسات بينج قوة اقتصادية هائلة لاتزال تبهر العالم في كل يوم بتطورها في المجالات الاقتصادية والتقنية. وأخيراً وليس آخراً نشير إلى دور رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في تحويل بلاده بفضل سياساته المبدعة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى أحد النمور الاقتصادية فصارت شيئاً مذكوراً في الاقتصاد الدولي، بعد أن لم تكن تُذكر حين تُذكر الاقتصاديات ذات الشأن.

****